مجلة دورية نصف سنوية محكمة

تصدر عن مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

العدد: ١ / ٢٠٢١م

برعاية مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد

**مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية**

**رئيس التحرير**
الدكتور فواز العواد

**هيئة التحرير**
الدكتورة سهاد الملّي

الدكتور عبد المهيمن ديرشوي

الدكتورة سهام عبد العزيز

الدكتور عمر شحادي

**المشرف العلمي**
محمد مصطفى

**المشرف الإداري**
عثمان عوض

**الرقم التسلسلي المعياري الدولي**
ISSN: 2757-9891

**موقع المجلة**
https://tibyanjournal.com

**مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية**
مؤسسة بحثية تختص بالدراسات والبحوث التربوية، وتهتم باحتياجات المجتمع السوري سواء في داخل سورية أم في بلدان اللجوء، ويتبع المركز إلى مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد، وله استقلاله العلمي، وهيكليته الإدارية الخاصة به، وهو متخصص في الدراسات والبحوث العلمية، والاستشارات الاجتماعية والتنموية، وقضايا التعافي المجتمعي المرتبطة بالتربية والتعليم.

**المحتويات**

**مشكلة الاعتراف بالشهادات التعليمية في المناطق المحررة، دراسة في التاريخ الراهن، 2013 -2016**
د. عبد الرحمن الحاج

**دور التكنولوجيا المساعدة في تعليم الطلاب ذوي الإعاقة في بيئات الطوارئ والحروب، (الحالة السورية أنموذجاً)**
د. سهاد الملي

**استعاذات النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء مفاهيم الصحة النفسية**
د. فواز العواد

**أثر الصحة والمرونة النفسية على تقبّل التعلُّم عن بعد تحت وطأة وباء كورونا وظروفه في الشَّمال السّوري**
د. عمر شحادي-أنجيلا كوستر-مأمون عرابي

**التعليم في بيئة الطوارئ السورية، دراسة تاريخية توظيفية في مرحلتي التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في مناطق المعارضة وتركيا**
د. عماد كنعان

**مدى استجابة المجتمع الدولي لمبدأ الحماية الدولية لتعليم الأطفال السوريين خلال النزاع**
طارق السيد

# مدى استجابة المجتمع الدولي لمبدأ الحماية الدولية لتعليم الأطفال السوريين خلال النزاع

**طارق السيد**
ماجستير في دراسات الشرق الأوسط وحقوق الإنسان، جامعة لوند، السويد

**ملخص**

يتناول هذا البحث بشكل نقدي الحماية الدولية لتعليم الأطفال أثناء النزاع السوري المسلح منذ عام ٢٠١١. ويحدد الأسباب الكامنة وراء فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة وآثارها على تعليم الأطفال السوريين. ويحلل الحماية القانونية المتاحة لتعليم الأطفال في حالات النزاع المسلح وفقا للقانون الدولي. من أجل تقييم تردد المجتمع الدولي في التدخل الإنساني بموجب مبدأ مسؤولية الحماية، اعتمد هذا البحث أسلوب التحليل التفسيري من خلال استخدام المنهج التحليلي النصي ونظريات الواقعية والليبرالية. بالإجمال، خلال السنوات الثماني من النزاع السوري المستمر، تم انتهاك حق الأطفال في التعليم في جميع أنحاء سوريا وخرج الملايين من المدارس والعديد منهم معرضون بشكل كبير للتسرب. وخلص البحث إلى أن استخدام حق النقض في مجلس الأمن والاعتبارات السياسية والاقتصادية للقوى العظمى قد تفوق على الحماية القانونية للتعليم.

**الكلمات المفتاحية:** النزاعات المسلحة؛ الأطفال؛ حماية التعليم؛ سوريا؛ المجتمع الدولي

## ULUSLARARASI TOPLUM, ÇATIŞMA SIRASINDA SURİYELİ ÇOCUKLARIN EĞİTİMİ İÇİN ULUSLARARASI HİMAYE İLKESİNE NE ÖLÇÜDE TEPKİ VERDİ?

**Özet:**

**Bu makale, 2011'den beri Suriye'deki silahlı çatışması sırasında çocukların eğitimine yönelik uluslararası koruma konusunu eleştirel bir şekilde incelemekte, uluslararası toplumun gerekli korumayı sağlamadaki başarısızlığının ardındaki nedenleri ve bunların Suriyeli çocukların eğitimi üzerindeki sonuçlarını ele almakta ve uluslararası hukuka uygun olarak silahlı çatışma durumlarında çocukların eğitimi için mevcut yasal koruma konusunu analiz etmektedir. Bu araştırma, koruma sorumluluğu ilkesi gereğince uluslararası toplumun müdahale konusundaki tereddüdünü değerlendirmek üzere metinsel analitik yaklaşım ile realist ve liberal teorileri kullanarak yorumlayıcı analiz yöntemini benimsemiştir. Sonuç olarak, sekiz yıldır devam eden Suriye'deki çatışma boyunca Suriye genelinde çocukların eğitim hakkı ihlal edilmiş ve milyonlarca kişi okulu bırakmıştır. Birçoğu da büyük oranda okulu bırakma riski altındadır. Araştırma, Güvenlik Konseyi'nde veto yetkisinin kullanımının ve büyük güçlerin siyasi ve ekonomik önceliklerinin, eğitimin yasal korumasından daha baskın olabileceği sonucuna varmıştır.**

**Abstract:**

This research critically examines the international protection of children education during the Syrian armed conflict since 2011. It identifies the reasons behind the failure of the international community in providing the necessary protection and its impacts on the Syrian children education. It analyzes the legal protection available to children education in situations of armed conflict in accordance with the international law. In order to evaluate the reluctance of the international community humanitarian intervention under the principle of Responsibility to Protect, this research adopted the explanatory analytical approach through using the textual analysis method and the realism and liberalism theories. Altogether, during the eight years of the ongoing Syrian conflict, children right to education have been violated throughout Syria and millions have been out of schools and many are at high risk to dropout. The research concludes that the vetoes in the Security Council and political and economic considerations among the superpowers have overcome the legal protection.

**Key Words:** Armed Conflicts; Children, Education protection; Syria; International community

**محتوى البحث**

يتكون هذا البحث من خمسة فصول. في الفصل الأول، يعطي الباحث مقدمة عامة للبحث باختصار ويوضح ما يتوقع أن يشمله البحث. أما الفصل الثاني فهو مراجعة الإطار الأدبي الذي سيشرح بالتفصيل مراجعة الآراء المختلفة للعلماء والمؤلفين الآخرين حول موضوع البحث ومساهماتهم في هذا الموضوع. أما الفصل الثالث فسيناقش أوضاع تعليم الأطفال السوريين أثناء الحرب الدائرة في سوريا والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال من قبل قوات النظام وحلفائه وبعض الفصائل المسلحة من منظور القانون الدولي. أما الفصل الرابع فسيحلل فشل استجابة المجتمع الدولي من عدة وجهات نظر مختلفة قانونية وسياسية من خلال استخدام نظريات العلاقات الدولية الرئيسية. وأخيراً الفصل الخامس سيحتوي على الخاتمة والاستنتاج العام والتوصية.

**١. مقدمة**

يتعرض الملايين من الأطفال أثناء النزاعات المسلحة للقتل والتشويه والاصابة والاعتداء الجنسي والتجنيد والتشريد من الديار. لقد أدى الهجوم المتعمد على المدارس في سوريا إلى وفاة ومعاناة الكثير من الأطفال جسدياً ونفسياً واجتماعياً. غالبًا ما تؤدي هذه الهجمات إلى تركهم التعليم وتعرضهم لخطر التجنيد كأطفال أو نزوحهم داخليًا وإلى البلدان المجاورة. بالتأكيد، إن الصراع الحالي في سوريا يمثل وضعًا صعبا للأطفال حيث يجبرهم على ترك المدرسة بسبب الهجمات واسعة النطاق على التعليم من قبل النظام السوري (ICTJ، ٢٠١٨). وفقًا لتقرير اليونيسف لعام ٢٠١٨ حول سوريا، هناك ٢,٨ مليون طفل خارج المدرسة و١,٣٥ مليون معرضون لخطر كبير للتسرب من المدرسة داخل وخارج سوريا (UNICEF، ٢٠١٨). كما وثقت اليونيسف أن مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس غير صالحة للاستخدام لأنها تعرضت للتخريب أو التدمير أو استخدامها لأغراض عسكرية أو كملاجئ من قبل النازحين داخليًا (UNICEF، ٢٠١٧). لا تزال الآثار المدمرة للنزاع المسلح على الأطفال السوريين وحقهم في التعليم ظاهرة مستمرة حتى الوقت الحاضر بسبب عدم توفير الحماية الكافية من قبل المجتمع الدولي. يوفر التعليم أثناء النزاعات المسلحة الدعم النفسي والاجتماعي ويقلل أيضًا من آثار الصحة العقلية على الأطفال المتأثرين بالحرب (GCPEA، 2016). لذلك، يمكن القول إن التعليم في أوقات النزاع المسلح لا يقل أهمية عن أوقات السلم إن لم يكن أكثر، وبالتالي فهو يستحق الحماية الجيدة. يتناول هذا البحث وضع تعليم الأطفال السوريين أثناء النزاع المسلح المستمر منذ عام ٢٠١١ مع الإشارة إلى الحماية القانونية اللازمة لهم من قبل المجتمع الدولي. إن مثل هذه الجرائم ضد حياة الأطفال وتعليمهم هي أسوأ أشكال الجرائم التي يمكن تصورها وتشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. يسعى أيضاً هذا البحث إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء فشل

المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة لتعليم الأطفال السوريين أثناء النزاع المستمر. علاوة على ذلك، سيحلل البحث استجابة المجتمع الدولي من خلال النهج التحليلي النصي ووجهات نظر نظريات الواقعية والليبرالية لفهم عوامل الفشل.

**أ. ماهية البحث**

إن تجربة الأطفال الذين نشؤوا وهم يعانون من فظائع النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم ليست ظاهرة جديدة. في آذار ٢٠١١، انخرط الشعب السوري في احتجاجات سلمية ضد نظام بشار الأسد، لكن سرعان ما واجهت قوات النظام المتظاهرين بعنف وقتلت مئات المدنيين بمن فيهم الأطفال في الأسابيع القليلة الأولى (Wimmen، ٢٠١٦). اندلعت شرارة الاحتجاجات على أيدي أطفال المدارس الذين أرادوا استخدام حقهم للتعبير عن آرائهم من خلال الكتابة على الجدران للمطالبة بحقوقهم المشروعة التي تحميها اتفاقية حقوق الطفل (CRC). كان هؤلاء الأطفال أول من يعتقل ويعذب من قبل النظام في مخالفة لالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وسرعان ما تحولت الاحتجاجات السلمية إلى صراع مسلح بسبب تصاعد العنف من قبل قوات النظام (Hasan، ٢٠١٩). مارست قوات النظام السوري ممارسات قمعية وإجرامية وحشية بحق الأطفال كانت بمثابة صدمة لضمير العالم وخرق صارخ للقانون الدولي. وتشير الإحصائيات إلى مقتل أكثر من ٢٨٤٨٦ طفلاً منذ عام ٢٠١١ (SNHR، ٢٠١٩). كما أدى استهداف المدارس بواسطة الغارات الجوية والقصف الصاروخي والمدفعي إلى منع العديد من الأطفال في سوريا من مواصلة تعليمهم خوفًا من الموت أو الإصابة. ونتيجة لذلك، أُجبرت أعداد كبيرة من الطلاب على ترك مدارسهم وبالتالي حرمانهم من حقهم في التعليم. كما أدى التسرب من المدرسة إلى إجبار العديد من الأطفال على الانضمام إلى سوق العمل وجعلهم عرضة للتجنيد (HRW، ٢٠١٣). في ظل غياب الاستراتيجيات المناسبة للمجتمع الدولي لتوفير الحماية الكافية لتعليم الأطفال، يعاني عدد كبير من الأطفال السوريين من مشاكل نفسية واجتماعية مروعة بسبب الصراع المستمر في البلاد (SNHR، ٢٠١٩). على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ملزمة لحماية حياة الأطفال وتعليمهم، يبدو أن المجتمع الدولي عاجز عن توفير الحماية الكافية لتعليم الأطفال أثناء النزاع المسلح في سوريا. وبالتالي، يحاول هذه البحث دراسة أوضاع تعليم الأطفال السوريين خلال النزاع المسلح المستمر واستجابة المجتمع الدولي وفقًا للقانون الدولي ووجهات نظر أهم نظريات العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية).

**ب. مشكلة البحث**

على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مقبولان على نطاق واسع وملزمان لجميع البلدان التي تصادق عليهما؛ لكن من المعروف جيدًا أن الأطفال وتعليمهم يتعرضون

لمخاطر كبيرة وضعف خلال النزاعات المسلحة. على الرغم من مبادئ حماية الأطفال وتعليمهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن تدمير التعليم أثناء النزاع السوري المسلح لا يزال يعتبر أمرًا مروعًا ويتم تجاهله. يمكن أن يتعرض الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح لانتهاكات جسيمة منها: مهاجمة المدارس، قتل، تشويه، تشريد، تجنيد، اعتداء جنسي، اختطاف، استغلال، حرمان من وصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن استجابة المجتمع الدولي فيما يتعلق بحماية تعليم الأطفال السوريين أثناء الحرب الدائرة لم ترق لمستوى الحدث، وبالتالي ظل خطر تعرض الأطفال للأذى قائمًا. الغرض من هذا البحث هو تحليل الحماية الدولية لتعليم الأطفال أثناء النزاع السوري المسلح في ظل فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة. أيضًا، لتحليل الاعتبارات والأسباب التي حالت دون التدخل الإنساني الدولي باستخدام مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P) للأطفال السوريين وتعليمهم. تقودنا المشكلة المذكورة أعلاه إلى سؤال البحث الأساسي: **لماذا فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية اللازمة لتعليم الأطفال أثناء النزاع السوري المسلح المستمر؟**

**ت. هدف البحث**

يهدف هذا البحث إلى فحص الحماية الدولية لتعليم الأطفال السوريين أثناء الحرب الدائرة من خلال تحليل الاعتبارات الكامنة وراء فشل المجتمع الدولي في توفير تلك الحماية وكذلك تحليل أهم الأطر القانونية الدولية التي تتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال أثناء التعليم. لذا، يركز هذا البحث على تحليل نقاط القوة والثغرات في الأطر القانونية المقدمة في القانون الدولي والتي تتعلق بحماية تعليم الأطفال أثناء النزاع المسلح السوري واستكشاف الاعتبارات التي تتغلب على الأحكام القانونية لفرض الحقوق الراسخة التي ينبغي أن تكون محمية من قبل المجتمع الدولي.

**ث. منهجية البحث**

سيعتمد هذا البحث على الأسلوب التحليلي التفسيري من خلال استخدام المنهج التحليلي النصي في تفسير وتحليل النصوص الدولية والتصريحات الرسمية في هذا الشأن. كما أن المنهجية المعتمدة ستساعد في استقراء آراء العلماء في النصوص القانونية ذات الصلة لتفسير إحجام استجابة المجتمع الدولي. يستخدم هذا البحث أيضًا نظريات الواقعية والليبرالية لمساعدتنا على فهم دور الاعتبارات السياسية التي أثرت في رد فعل المجتمع الدولي تجاه الأزمة السورية. المصادر الأساسية لهذا البحث ستكون نصوص القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحق الأطفال في التعليم بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي وتقارير اليونيسف وتقارير الأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح. أيضًا، سيتم استخدام بعض مقررات مدونة حقوق الانسان ومقالات ومجلات

أكاديمية وتقارير المنظمات الأخرى كمصادر ثانوية. لقد تم تقييم جميع المصادر بشكل نقدي وجمعها من مؤلفين موثوقين، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، ومجلات علمية.

**ج. حدود البحث**

وصفت الأمم المتحدة الأزمة السورية بأنها "أسوأ كارثة إنسانية" في القرن الحادي والعشرين (Daragahi، 2018) وقد تأثر عدد كبير من الأطفال في مجال تعليمهم خلال النزاع المسلح. لذا اختار الباحث معالجة هذه القضية بسبب الفظائع المستمرة بحق الأطفال السوريين وتعليمهم على مرأى من العالم أجمع. حيث إن من الواضح أن وضع تعليم الأطفال في النزاعات المسلحة لا يقتصر على سوريا ولكنه قضية عالمية تحدث في العالم اليوم. اقتصر الباحث في هذا البحث على أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي وتقارير الأمم المتحدة الأكثر صلة بحماية الأطفال وحقهم في التعليم في الحرب السورية الدائرة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩. وبالتالي، فإن الأحكام والقرارات والتقارير التي اختارها الباحث تتعلق بشكل مباشر إما بحماية الأطفال أو بحقهم في التعليم أثناء النزاع المسلح. بالرغم من أن هذا البحث يناقش حماية تعليم الأطفال أثناء النزاعات المسلحة إلا أن الباحث ركز على الأطر القانونية والسياسية وليس على الجوانب الأخلاقية. يعتقد الباحث أن حصر البحث في المصادر المذكورة أعلاه واستخدام سوريا كحالة سيمنحنا الفرصة لفهم سبب عجز استجابة المجتمع الدولي في الحالة السورية بوضوح. وبالتالي، سيركز هذا البحث على مشاكل التعليم التي يواجهها الأطفال في سوريا أثناء الحرب بما يتماشى مع الحماية القانونية لهم واستجابة المجتمع الدولي.

**٢. الإطار الأدبي**

ليس هناك شك في أن النزاعات المسلحة لها تأثير واضح على حق الأطفال في التعليم. هناك الكثير من الحجج التي تفيد بأن التعليم في أوقات النزاع المسلح مهم كما في أوقات السلم، إن لم يكن أكثر. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إن البيانات الحديثة تظهر أن حوالي ٢٦٣ مليون طفل خارج المدرسة في جميع أنحاء العالم. تعتبر اليونسكو أن الصراع المسلح هو عقبة رئيسية أمام تعليم الأطفال. كما أدت المناطق المتضررة من النزاع إلى إجبار ٦٣ مليون طفل على ترك المدرسة على مستوى العالم (UNESCO، ٢٠١٦). يشير Sommers إلى أن معظم الأطفال في سن المدرسة الابتدائية في المناطق المتضررة من النزاع ليسوا في المدرسة وليس لديهم أمل حقيقي في الالتحاق بالمدرسة ( Sommers، 2002). حيث أن هؤلاء الملايين من الأطفال الذين يشهدون نزاعات مسلحة يتعرضون لأضرار نفسية وعاطفية يمكن أن تستمر مدى الحياة.

**أ. الإطار الأدبي القانوني**

لم يحظ الحق في التعليم، الذي سمي بأنه أحد حقوق الإنسان في المادة ١٣ من -العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) (OHCHR، ١٩٦٦) - باهتمام كبير في الأدبيات المعاصرة. يُعرَّف التعليم على أنه استحقاق قانوني، ولكن هناك القليل من التبصر في هذه المسألة. كما تنص المادة ٢٨ (١) من اتفاقية حقوق الطفل على أن الدول الأطراف يجب أن تعترف بحق الطفل في التعليم الابتدائي المجاني وفي توفير التعليم المهني واتخاذ تدابير للحد من معدلات التسرب. علاوة على ذلك، أخذت لجنة اتفاقية حقوق الطفل في الاعتبار تطبيق الاتفاقية في حالات النزاع المسلح وعلاقتها بالقانون الدولي الإنساني بموجب المادة ٣٨ بشكل دائم (OHCHR، ١٩٨٩).

ومع ذلك، فإن مؤلفات الباحثين مبعثرة إلى حد كبير فيما يتعلق بالتعليم، لا سيما عندما ينصب التركيز على حماية هذا الحق في أوقات النزاع المسلح. وعليه فان الأدبيات والدراسات التي تتناول مجالات مختلفة من القانون الدولي وتقاطعها مع القضايا المتعلقة بالانتهاكات المتعلقة بتعليم الأطفال أثناء النزاعات المسلحة قليلة للغاية إن لم تكن نادرة. يشير Hausler، Urban، McCorquodale (٢٠١٠) إلى أن الحق في الغذاء والماء والرعاية الصحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى قد حظي باهتمام أكبر بكثير من التعليم في الحروب والنزاعات المسلحة. نقطة مثيرة للاهتمام هي أن حماية الحق في التعليم لم يتم اعتبارها مجرد فكرة مجردة. إن تأمين التعليم بهذا المعنى العام لا يمثل عادة أولوية لأولئك المتورطين في النزاع. إذا فكروا في حماية الحقوق القانونية، فسيكون لهم الأسبقية على الحقوق الأخرى القائمة. علماً بإن الحق في التعليم هو حق مهم للغاية، وهو حق تمكيني مثل حرية التعبير. ويرى Hausler وUrban وMcCorquodale ايضاً إلى أنه في خضم الاضطرابات والوحشية الناجمة عن النزاع المسلح، يكون تعليم الأطفال في أضعف حالاته. حيث تؤدي النزاعات المسلحة إلى تدمير المدارس وإلحاق الضرر بها واغتيال المعلمين وكذلك حرمان الأطفال من الذهاب إلى مدارسهم. عندما يُحرم الأطفال من التعليم، فهذا يعني حرمانهم من مستقبل أفضل. في غياب التعليم، لا توجد أمة تعيش أو تنعم بالاستقرار والازدهار. من هذه النقطة، يعتقد المؤلفون اعتقادًا راسخًا أنه يجب حماية حق الطفل في التعليم بقوة سواء في أوقات السلم أو أوقات النزاع (Hausler، Urban، McCorquodale، 2010). كما يعتبر دانسون (٢٠٠٣) أن تعليم الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح يساعد بشكل فعال في علاج الضرر الناجم عن النزاع ويساهم في منع وقوع الأحداث المستقبلية (Dunson، 2003).

تعتبر دراسة ماشيل (١٩٩٦) حول تأثير النزاع المسلح على الأطفال أول وأشهر التقييمات الشاملة للأطفال المتأثرين بالنزاعات. كانت دراسة ماشيل نقطة انطلاق للآداب والدراسات المتعلقة بأوضاع

الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. تعتقد ماشيل أن التعليم مهم للغاية خاصة أثناء النزاع المسلح، حيث قد يكون كل مكان في حالة من الفوضى، ويمكن أن يمثل التعليم حالة طبيعية. حيث تمنح المدرسة الأطفال فرصة البقاء على اتصال مع الأصدقاء والاستمتاع بتشجيعهم ودعمهم. ويعد الاتصال المستمر بمعلميهم ميزة لمواصلة مراقبة صحتهم الجسدية والعقلية. وقد يساهم المعلمون أيضًا في تطوير معارف ومهارات جديدة حيوية للتكيف وبقاء الأطفال على قيد الحياة. إن التحدي المتمثل في مواصلة التعليم في أصعب الظروف يظهر الثقة في مستقبل الأطفال. ومع ذلك، فقد كشفت ماشيل أن هناك مخاطر على التعليم أثناء النزاع لأن المدارس والمعلمين غالبًا ما يتم استهدافهم. على الرغم من أن برامج الإغاثة لا تزال غير كافية، في أوقات النزاع المسلح، يتم إيلاء معظم الاهتمام لتعليم الأطفال اللاجئين. لذا تقترح بأن الاحتياجات التعليمية للأطفال الباقين داخل مناطق النزاع يجب أن تحظى بنفس الاهتمام الذي يحظى به اللاجئون من خلال إنشاء نشاط تعليمي كعنصر ذي أولوية في جميع المساعدات الإنسانية. وتوصي ماشيل بإنشاء مواقع بديلة للفصول الدراسية وتغيير الأماكن بانتظام لأن المدارس قد تكون أهدافاً محتملة. وأخيراً تدعو المجتمع الدولي إلى الإصرار على عدم استهداف جميع الأطراف المتورطة في النزاعات للمدارس وتعزيز الحماية الفعالة لخدمات التعليم (Machel، 1996).

**ب. أهمية التعليم على الصحة العقلية والحماية من الاستغلال أثناء النزاع**

يصر WinthropوKirk (٢٠٠٨) على أن المجتمع الدولي والمنظمات الأخرى يجب أن توفر الحماية والدعم الكاملين لتعليم الأطفال أثناء وبعد النزاع المسلح من أجل مستقبل أكثر إشراقًا للأطفال المتأثرين بالنزاع. كما يزعم الباحثان أن هناك ندرة في المعرفة حول أفضل السبل للتأكد من أن التعليم أثناء النزاعات يدعم في الواقع رفاهية الأطفال. ويشير وينثروب وكيرك إلى أن التعليم أثناء حالات النزاع المسلح يمكن أن يدعم الصحة البدنية والعقلية ورفاه الأطفال. غالبًا ما يتم تحدي الحجة القائلة بأن التعليم يعزز رفاهية الأطفال لأنه يتم إجراؤه دون الإشارة إلى تجارب الأطفال في التعليم أثناء النزاع وبعده. وهكذا، استند وينثروب وكيرك في حججهما إلى البيانات التي تم جمعها من الطلاب اللاجئين في المدارس الابتدائية الذين يعيشون في المخيمات وحالات ما بعد الصراع من -مبادرة الشفاء للفصول الدراسية التابعة للجنة الإنقاذ الدولية- the International Rescue Committee's Healing Classrooms Initiative (Winthrop & Kirk, 2008). أخيرًا، أظهرت دراسة وينثروب وكيرك ملاحظات مهمة في الحياة التعليمية للأطفال المتأثرين بالنزاع وكشفت عن العديد من المجالات في الموضوع ذي الصلة لمزيد من الدراسات.

ويشير ايضاً Sommer (٢٠٠٢) إلى أن تأثير النزاع المسلح على نظام التعليم في بعض الحالات كان واسع الانتشار لدرجة أن الاقتراب من أهداف -التعليم للجميع- Education for All يبدو غير وارد

تقريبًا. وفي بعض الحالات، يؤدي تجنيد الأطفال إلى إقصاء العديد من الأطفال من التعليم الرسمي والمشاركة في استدامة النزاع المسلح. حيث يعتقد أن التعليم يقلل من الأثر الاجتماعي والنفسي للنزاع المسلح على الأطفال ويوفر الحماية الجسدية والاجتماعية. كما أنه يحافظ على مهارات الدراسة وإعادة تقديم التعليم المدرسي وإدراج الرسائل ومهارات البقاء على قيد الحياة وبناء السلام. أخيرًا، يوفر تعليم الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح حماية حيوية من تجنيد الأطفال وكافة أشكال الاستغلال الأخرى (Sommer ، ٢٠٠٢).

**ت. الإطار السياسي**

من أجل الحفاظ على تعليم الأطفال أثناء النزاع المسلح، يجب أن تكون هناك حماية فعالة من قبل المجتمع الدولي التي كانت شبه مشلولة في الحالة السورية. يقول Adams لقد فشلت كل المبادرات الدبلوماسية العربية والدولية والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضتها الجامعة العربية والدول الغربية على النظام السوري في ثنيه عن ممارسته العنف ضد شعبه. لكن ما يجب تفسيره الآن هو إحجام المجتمع الدولي والقوى العظمى عن التدخل لوقف القتل الجماعي والفظائع ضد الأطفال في سوريا على الرغم من استنفاد جميع المبادرات. هناك عاملان رئيسان يفسران فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية لتعليم الأطفال: حق النقض الروسي والصيني وتداخل المصالح بين القوى الإقليمية والدولية (Adams، 2015). يمكن للمرء أن يتساءل لماذا طبق المجتمع الدولي مبدأ المسؤولية عن الحماية R2P في ليبيا، بينما تجاهلت استخدامها في سوريا رغم مقتل آلاف الأطفال السوريين وحرمان الملايين من تعليمهم بمختلف أنواع الأسلحة. يجادل أكبر زاده وسابا (٢٠١٨) بأن المسؤولية عن الحماية قد شوهت منذ التدخل وتغيير النظام في ليبيا تحت راية المسؤولية عن الحماية. لهذا السبب قوضت الثقة الدولية في المبدأ والذي بدوره أعطى المجتمع الدولي ذريعة للامتناع عن استخدامه في القضية السورية. ذريعتهم هي أن المسؤولية عن الحماية تُستخدم كأداة لأجندات السياسة الخارجية للقوى العظمى وليس للأسباب الإنسانية. هناك ايضاً ارتباط مباشر بين فشل مجلس الأمن بشأن سوريا وما حدث في ليبيا (Akbarzadeh & Saba, 2018). بينما يرفض Bellamy وهو أحد دعاة -المسؤولية عن الحماية- الربط بين القضية الليبية والسورية. يرى بيلامي أن العوامل السياسية والعسكرية مثل تشابه النظامين الروسي والسوري، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والعسكرية الكبيرة لروسيا في سوريا، هي أفضل تفسير لاستخدام النقض الروسي في مجلس الأمن الدولي لدعم بقاء النظام السوري. هذه هي الاعتبارات السياسية الخاصة بسوريا وراء فشل مجلس الأمن الدولي وشلل المجتمع الدولي في توفير الحماية الفعالة للأطفال السوريين وتعليمهم (Bellamy, 2014).

**ث. خلاصة الباحث الأدبية**

بعد مراجعة الأطر القانونية والأدبيات الأخرى المتعلقة بحماية تعليم الأطفال أثناء النزاع المسلح، وجد هذا البحث أن حق التعليم راسخ في مختلف أحكام القانون الدولي. على الرغم من الحماية المنصوص عليها في القانون الدولي، يمكن أن يتوقف تعليم الأطفال تمامًا أو أن يكون في أضعف حالاته أثناء النزاعات المسلحة. يمكن أن يؤدي عدم توفير الحماية التعليمية الفعالة إلى تقليل احتمالية وجود بيئة تعليمية تعزز أو تسمح بالتعافي المستدام للأطفال أثناء النزاع المسلح وبعده. إنها وجهة النظر المؤسسية القائلة بأن تعليم الأطفال ليس فقط هدفًا مهمًا في حد ذاته ولكن أيضًا حقًا في تمكين الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى. أيضًا، لتزويد الأطفال بدور المشاركة المجدية في المستقبل في المجتمع وتعزيز الاحترام العالمي لكرامة الجميع، إنه حق يستحق الحماية من قبلنا جميعًا. وفي الختام، يوفر هذا البحث تجميعًا وتحليلًا للقوانين التي يمكن أن تكون مساهمة بشكل كبيرفي تعزيز حماية تعليم الأطفال السوريين ورفع مستوى المساءلة. كما أنه يوفر لمجموعة من القوانين ذات سلطة كامنة لتوجيه المسؤولين عن حماية التعليم في أوقات النزاع وأساس للمساءلة عن الإخفاقات. تكمن أهمية هذا البحث في المنهجية والنظريات عالية الجودة المختارة في تحليل فشل المجتمع الدولي في حماية تعليم الأطفال في حالات النزاع المسلح وخاصة في الحالة السورية والتي سيتم مناقشتها لاحقاً. علاوة على ذلك، ان ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو أنه سيدرس مساهمات وفعالية استجابة المجتمع الدولي في توفير الحماية لتعليم الأطفال في سوريا.

**٣. أوضاع تعليم الأطفال السوريين أثناء النزاع**

سيركز هذا الفصل على أوضاع تعليم الأطفال السوريين وأثر النزاع المسلح عليهم. سيوضح هذا الفصل بشكل أساسي الانتهاكات التي ترتكبها قوات النظام السوري وحلفاؤه والجماعات المسلحة الأخرى ضد الأطفال وتعليمهم.

**أ. خلفية الصراع السوري**

تشهد سوريا أعنف الصراعات المسلحة في هذا القرن، حيث انطلقت شرارتها في ١٥ آذار ٢٠١١ باحتجاجات سلمية ضد نظام الأسد، لكن سرعان ما قوبلت هذه الاحتجاجات بعنف وحشي من قبل قوات النظام. حيث أدى قمع المظاهرات السلمية إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين بينهم أطفال ونساء، وتشريد الملايين داخليا وفي أنحاء مختلفة من العالم. مما ادى لجوء المتظاهرين للدفاع عن انفسهم لتتحول فيما بعد الى نزاع مسلح وسرعان ما أصبحت سوريا أزمة دولية وبؤرة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية (Hasan, 2019) .

وفقًا للمركز العالمي لمسؤولية الحماية (GCR2P)، بلغ عدد الضحايا منذ بداية الثورة في أوائل عام ٢٠١١ حتى مارس٢٠١٩ إلى ٥٦٠ ألفًا. تركت ٨ سنوات من الحرب على الشعب السوري المستمر ٦,٢ مليون نازح داخليًا و ٥,٦ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، كما يوجد حوالي ١٣ مليون سوري في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية ومساعدات الحماية ( GCR2P، 2019). كما يشير تقرير الأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ إلى أن نصف الأطفال النازحين داخل سوريا والذين يعيشون كلاجئين في البلدان المضيفة هم خارج المدرسة (Watt ، ٢٠١٨). حيث إن الانتهاكات ضد حق الأطفال في التعليم حرمت الكثير منهم في سوريا من تعليمهم ليتم تجنيدهم، أو الالتحاق في سوق العمل، أو الموت جوعاً، أو الزواج المبكر أوالتشرد أوالانفصال عن أسرهم. وفقًا لتقرير اليونيسف الصادر في أبريل ٢٠١٨، هناك حوالي ٢,٨ مليون طفل سوري خارج المدارس و ١,٣٥ مليون معرضون لخطر التسرب. وبحسب التقرير، فإن ٤٠٪ من الأطفال السوريين غير الملتحقين بالمدارس تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عامًا، مما يجعلهم عرضة لكافة أنواع الاستغلال المذكورة أعلاه (UNICEF, 2018). أشار تحليل البنك الدولي لعام ٢٠١٧ إلى أن ٥٣ بالمائة من المرافق التعليمية في جميع أنحاء البلاد تضررت جزئيًا وأن ١٠ بالمائة دمرت بالكامل (World Bank, 2017). سيناقش الباحث في الأقسام اللاحقة العوامل التي تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدارس في سوريا وفي دول اللجوء والتي تؤدي إلى زيادة معاناتهم.

**ب. التأثيرات المباشرة على التعليم**

يلتزم الأطفال السوريون بالتعليم أملاً في مستقبل أفضل على الرغم من العيش في بلد مزقته الحرب. على الرغم من أنه لا يمكن للمدارس في سوريا أن تعمل كبيئة تعليمية آمنة لأن التعليم تعرض لهجمات متعمدة أدت إلى تفاقم وضع الأطفال السوريين خلال الحرب. يرجع الأثر المباشر للنزاع المسلح على تعليم الأطفال السوريين إلى العوامل التالية: الهجمات المباشرة والمتعمدة على المدارس، والاستخدام العسكري للمدارس، واستهداف الطلاب والمعلمين، وتجنيد الأطفال، وتأثير النزوح.

**١- الهجمات المباشرة والمتعمدة على المدارس**

أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن وقوع ٤٣٦٠ حادثة اعتداء على ١٣٥٦ مدرسة منذ عام ٢٠١١؛ مما تسبب في خروج نصفهم عن الخدمة. وبحسب التقرير فإن النظام السوري يتحمل المسؤولية عن الهجمات التي استهدفت ٩٩٦ مدرسة، والطيران الروسي لـ١٦ مدرسة، وقوات التحالف الدولي لـ ٨٧ مدرسة، فيما تتحمل أطراف النزاع الأخرى مسؤولية الاعتداء على باقي المدارس (SNHR, 2018). وفقًا لمجلس الأمن الدولي، يُعتبر الهجوم على المدارس أحد الانتهاكات الجسيمة الست ضد الأطفال. تعتبر الهجمات على المدارس، من حيث المبدأ، انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني الراسخ، بما في ذلك القواعد

العرفية، ويمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (UN, 2013). تنص المادة ١١ و ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول على حظر استهداف الأعيان المدنية، مع التركيز على أهمية المدارس بالنسبة للأطفال. علاوة على ذلك، تحظر المادتان ٤٨ و ٥٢ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٣ (١) من البروتوكول الثاني الاستهداف المتعمد للمدارس عندما لا تكون هناك ضرورة عسكرية وفقًا لمبدأ التمييز القانوني العام، مما يعني أنه يجب التمييز بين الأعيان المدنية وأهداف عسكرية ومحمية من عواقب العمليات العسكرية (ICRC, 1949 & 1977).

كما يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان حماية غير مباشرة للمرافق التعليمية بموجب الحماية القانونية للحق في التعليم الذي تمت مناقشته في الفصل ٤. ايضاً تنص المادة ١٣ (٢) (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) على إنشاء شبكة مدرسية في جميع المستويات ومواصلة تحسين الظروف المادية لأعضاء هيئة التدريس. وبالتالي، فإن الحق في التعليم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطوي على توافر المرافق المخصصة لتعليم الطلاب والموظفين في مجال التعليم. كما تنص المادة ٣ (٣) من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي: في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، يجب على الدول الأطراف أن تضمن حماية مرافق رعاية الأطفال وخاصة في مجالات السلامة والصحة. ووفقًا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح في سوريا، فإن الهجمات العشوائية على المدارس من قبل القوات الجوية للنظام السوري تواصل تدمير المدارس وتقتيل الأطفال على نطاق واسع، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ٢١٣٩ طالب باحترام المدارس وحمايتها من الهجمات من قبل جميع أطراف النزاع في سوريا. علاوة على ذلك، يشير تقرير مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٢ مايو ٢٠١٤ إلى أن قوات النظام السوري كانت الفاعل الرئيسي للهجمات على المدارس (UNSC, 2014).

لذا، فإن الهجمات العشوائية والتدمير غير القانوني للمدارس بما في ذلك جميع العوامل المادية التي تمكن من بدء العملية التعليمية قد يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الأطفال. وبالتالي، فإن الهجمات المتعمدة من قبل النظام السوري وحلفائه على المدارس والاعتداءات العشوائية التي تقتل أو تصيب الأطفال في المدارس تعتبر جرائم حرب بحسب مواد القانون الدولي المذكورة أعلاه.

**٢- الاستخدام العسكري للمدارس**

دعا قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٨ لعام ٢٠١١ الأطراف المتنازعة إلى الامتناع عن استخدام المدارس للعمليات العسكرية بسبب تأثيرها على حصول الأطفال على التعليم (UNSC, 2011). كذلك، ذهب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٣ لعام ٢٠١٤ إلى أبعد من ذلك لتوضيح أن أطراف النزاع يجب أن تعتبر المدارس طابعًا مدنيًا كما هو محدد في القانون الدولي الإنساني (UNSC, 2014). علاوة على ذلك، أدخل قرار

مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٢٥ التأكيد على مصطلح "الطابع المدني للمدارس" وفقًا للقانون الدولي الإنساني، والذي قد يعني الاعتراف بالطابع المدني المتأصل في المدارس (UNSC, 2015). كما وجهت لجنة حقوق الطفل نداءات مماثلة لوقف تلك الانتهاكات (OHCHR, 2010). تشير هيومان رايتس ووتش الى أن الاستخدام العسكري للمدارس عمل خطير خلال النزاع المسلح السوري، حيث أدى استخدام المدارس من قبل النظام السوري والقوات المعارضة لأغراض عسكرية إلى مقتل وإصابة الكثير من الأطفال بالإضافة إلى تعطيل تعليمهم (HRW, 2013).

ووفقًا لتقريرالأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، فإن الاستخدام العسكري للمدارس والهجمات على المدارس في سوريا أعاقت بشدة حق الأطفال في التعليم، حيث قامت كل من قوات النظام وجماعات المعارضة المسلحة بتدمير أو اضرار المرافق التعليمية. كما وثق التقرير استخدام النظام السوري للمدارس كمراكز احتجاز وقواعد عسكرية وثكنات ومنصات قنص، وكل ذلك في وجود فصول دراسية ( UNSC, 2014). كما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحويل النظام السوري نحو ١٢٠٠ مدرسة في سوريا إلى مراكز احتجاز ومقار استخباراتية (SNHR, 2014). أيضاً، وفقًا للقانون الدولي الإنساني، لا يجوز لأطراف النزاع مطلقًا استخدام المدارس أو احتلالها لأي من الأسباب التالية: (أ) إذا كان الغرض من هذا الاستخدام هو ترهيب وإرهاب السكان المدنيين كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٣ ( ٢) من AP II. (ب) إذا كان الغرض من الاستخدام هو تدمير المنشأة وتعطيل النشاط التعليمي كما هو منصوص عليه في المادة ٢٣ من لوائح لاهاي (ICRC, 1907)، المادة ٥٠ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ٥١ من البروتوكول الإضافي الثاني (ICRC, 1977). (ث) في حالة استخدام الطابع المدني للمنشأة كدرع للمحتلين العسكريين (دروعًا بشرية) كما تنص المادة ٢٨ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٥١ (٧) من البروتوكول الإضافي الأول (ICRC, 1949 & 1977). وعليه فإن استخدام المدارس لأغراض عسكرية ومراكز احتجاز من قبل النظام السوري يشكل انتهاكًا خطيرًا للتعليم في سوريا بحسب القانون الدولي.

**٣- استهداف الطلاب والمعلمين**

يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات المباشرة والمتعمدة على المدنيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم الطلاب والمعلمون. تُحظر الهجمات المباشرة ضد المدنيين بمن فيهم الطلاب والمعلمون في المادتين ٤٨ و ٥١ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٣ (٢) من البروتوكول الإضافي الثاني. هذه الأحكام هي أيضًا جزء من القانون الدولي العرفي المطبق في حالات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي. وهي تنص بوضوح على حظر الهجمات المباشرة والمتعمدة على الطلاب والمعلمين

(ICRC, 1977). تعتبر حماية الطلاب والمعلمين ذات أهمية قصوى لضمان حماية التعليم أثناء النزاع المسلح. ومن ثم، فإن الهجمات على الطلاب والمعلمين أثناء النزاع السوري تشكل تحديات خطيرة على حياة وسلامة الطلاب والمعلمين وبالتالي تنتهك حق الأطفال في التعليم حيث إن هذه الاعتداءات أثرت على آلاف الأطفال والمعلمين في سوريا.

في عام ٢٠١٣ صرحت اليونيسف في بيان صحفي أنه تم الإبلاغ عن مقتل أكثر من ١١٠ مدرسين والكثير غيرهم لم يعودوا يقومون بالتدريس في مدارسهم (UNICEF, 2013). كما أشارت اليونيسف في تقريرها لعام ٢٠١٥ عن سوريا إلى أن أكثر من ٥٢ ألف معلم و٥٢٣ مستشارًا مدرسيًا تركوا وظائفهم بحلول عام ٢٠١٥ بسبب الصراع (UNICEF, 2015). كما ذكرت منظمة أنقذوا الأطفال أنه بحلول عام ٢٠١٥، قُتل او نزح معلم واحد من بين كل خمسة معلمين مما أدى إلى نقص المعلمين وبالتالي أصبح تحديًا كبيرًا في عملية التعليم في سوريا (Save the Children, 2016). علاوة على ذلك، قالت منظمة أنقذوا الأطفال إن حوالي ١٥٠ ألف معلم قد فروا من سوريا منذ بداية الحرب (Save the Children, 2017). وفي ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٨، أسفر هجوم لقوات النظام السوري قرب مدرسة ابتدائية في بلدة جرجناز بمحافظة إدلب عن مقتل ستة أطفال ومعلمة ووالدة طالبة. حيث قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن الهجوم على المدرسة الابتدائية في بلدة جرجناز يؤكد ضرورة حماية المدنيين بمن فيهم الطلاب والمعلمين في سوريا (HRW, 2019). ويعد هذا الهجوم مثالاً على العدوان غير المشروع والعشوائي للنظام السوري على الطلاب والمعلمين وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني المذكورة سابقًا.

**٤- تجنيد الأطفال**

أشارت ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، فيرجينيا غامبا، إلى زيادة بنسبة ٢٥ بالمائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب الدائرة في سوريا (UN, 2018). كما ذكر أعلاه، فإن ٤٠٪ من الأطفال السوريين المتسربين من المدارس تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عامًا، مما يجعلهم عرضة للتجنيد (UNICEF, 2018). حيث تم تجنيد العديد من الأطفال من المدارس أو في طريقهم إليها أو منها على وجه الخصوص للقتال مع قوات النظام السوري أو قوات المعارضة الأخرى في سوريا. حيث تعد مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة انتهاكًا صارخًا متعلقًا بالتعليم في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تنص المادة ٧٧ (٢) من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ٤ (٣) من البروتوكول الإضافي الثاني (ICRC, 1977) والمادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل على حظر تجنيد الأطفال دون سن ١٥ عامًا. فيما كما ذكرنا سابقًا يحتوي القانون الدولي لحقوق

الإنسان على أحكام مماثلة للقانون الدولي الإنساني، لكنه يحدد سن الثامنة عشرة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (OHCHR, 2000).

نشأت معظم حالات التجنيد في سوريا من التسرب من المدارس والاضطرابات الاجتماعية والفقر المدقع، وبعضها تم اختطافه من قبل قوات النظام أو الجماعات المسلحة الأخرى مثل وحدات حماية الشعب الكردية وداعش وهيئة تحرير الشام في أو في طريقهم من وإلى المدارس أو خلال وجودهم في المدارس. وبحسب تقارير الأمم المتحدة، في ٨ حزيران ٢٠١٦، اعتقل النظام السوري والميليشيات الموالية له ١٥٠ طالبًا كانوا يتقدمون لامتحانات في مدرسة ذيب عنتر في حي الجورة بمدينة دير الزور حيث كان معظم الطلاب في سن ١٧ عامًا ويعتقد أنه تم القبض عليهم لغرض التجنيد العسكري (UN, 2016). كما يرى Wessells أنه في ظل الصعوبات والضغوط الاقتصادية والتعقيدات الظرفية المحيطة بقرار الأطفال الانضمام إلى الجيش، فإن مصطلح "التجنيد الطوعي" ليس مناسبًا لمعظم حالات التجنيد (Wessells, 1998). من ناحية أخرى، وثق تقرير الأمم المتحدة حول الأطفال في النزاعات المسلحة ٢٨٤ حالة لتجنيد الأطفال من قبل داعش في عام ٢٠١٧. لكن داعش ليست المجموعة الوحيدة المذنبة فان تقرير الأمم المتحدة وثق أيضًا ٢٢٤ حالة تجنيد أطفال في عام ٢٠١٧ من قبل وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الكوردية؛ ٢٤٤ حالة منسوبة لهيئة تحرير الشام ومجموعات مرتبطة بالمعارضة المسلحة و٧٣ حالة من قبل قوات النظام والميليشيات الموالية لها (UN, 2018).

على الرغم من التعهدات بوقف ممارسة تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عامًا، لا تزال وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الكردية تقوم بتجنيد الأطفال، بمن فيهم الإناث. أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ثماني عائلات في ثلاثة مخيمات للنازحين في شمال شرق سوريا، وقالت إن ست فتيات وفتيان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عامًا تم تجنيدهم من قبل وحدات حماية الشعب من المخيمات. قالت إحدى الأمهات إن ابنها البالغ من العمر ١٦ عامًا، عندما تم تجنيده، كان له دور قتالي وتوفي بينما كانت المجموعة تقاتل من أجل استعادة مدينة الرقة. وأكدت هيومن رايتس ووتش أن ١٠ من بين ٥٩ طفلاً أفيد عن انضمامهم إلى وحدات حماية الشعب العام الماضي كانوا دون سن ١٥ عامًا (HRW, 2018). للأسف تجنيد الأطفال ظاهرة يصعب كبحها والقضاء عليها طالما استمرت الحرب في سوريا. حيث أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٤٧ على أن توفير تعليم جيد النوعية في مناخ آمن في أوقات النزاع المسلح أمر مهم للغاية لوقف ومنع تجنيد الأطفال. كما تحث الأمم المتحدة على مواجهة جميع أساليب التجنيد التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تستهدف الأطفال، وذلك من خلال التثقيف والتوعية (UNSC, 2018). أخيرًا، وكما ذكر أعلاه، فإن تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عامًا في

الأعمال العدائية محظور في القانون الدولي ويشكل جريمة حرب سواء من خلال التجنيد الإجباري أو الطوعي. بغض النظر عن المحظورات التي يفرضها القانون الدولي، فإن تجنيد الأطفال هو سبب رئيسي لحرمان الأطفال من التعليم في أوقات النزاع.

**٥- تأثير النزوح**

على الرغم من أن الصراع والنزوح والعنف قد أصبح جزءًا من الحياة اليومية في سوريا، إلا أن الأطفال صامدون على أمل مستقبل أكثر إشراقًا من خلال التعليم. كما أشرنا سابقاً، لا يزال أكثر من ٢,٨ مليون طفل في سوريا والدول المجاورة خارج المدرسة (UNICEF, 2018). على الرغم من تعهدات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعادتهم إلى الفصول الدراسية، فقد الأطفال اللاجئون حوالي ٧٠٠ مليون يوم دراسي العام الماضي من قبل ٣,٥ مليون طفل لاجئ مسجل. قالت منظمة أنقذوا الأطفال إن حوالي ٧٣٠ ألف طفل سوري لاجئ في البلدان المجاورة لا يتلقون أي تعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لعمالة الأطفال والزواج المبكر. أيضاً بسبب العقبات المستمرة في الأشهر الـ ١٢ الماضية، فقد الأطفال السوريون اللاجئون في الأردن ولبنان وتركيا أكثر من ١٣٣ مليون يوم دراسي. علاوة على ذلك، يفقد الأطفال النازحون الذين يعيشون في مناطق النزاع مدرستهم الأولى مثل الرقة، حيث نزح أكثر من ١٥٠ ألف طفل في الأشهر الأخيرة مما يعرضهم للتجنيد أو العمالة (Save the Children, 2017).

حيث تنص المادة ٢٢ من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ (UNHCR, 1951) والمادة ٢٢ من اتفاقية حقوق الطفل (OHCHR, 1989) على أنه يجب على الدول الأطراف حماية واحترام وإعمال حق الأطفال في التعليم بغض النظر عما إذا كانوا يحملون الجنسية أم لا، طالما أنهم يقيمون على أراضي الدولة المعنية. علاوة على ذلك، فإن المبدأ ٢٣ من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وإن لم يكن ملزماً، يؤكد مجدداً الحق في التعليم المجاني والإلزامي للأطفال المشردين داخلياً، وينص على وجوب احترام هذا التعليم للغة والدين والهوية الثقافية للطفل (UNHCR, 1998). للأسف في نواحي العريشة والهول وتل حميس في محافظة الحسكة شمال شرق سوريا التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية، تمتنع العائلات النازحة عن إرسال أطفالها إلى المدارس بسبب المناهج الكردية المفروضة من قبل وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الكردية في انتهاك صارخ للمبادئ المذكورة أعلاه. يشار إلى أن الأهالي النازحة في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور قلقون أيضًا على سلامة أطفالهم من القصف العشوائي واختطاف الأطفال لغرض التجنيد من قبل وحدات حماية الشعب أو داعش (ACU, 2017). كل العوامل المذكورة أعلاه ضغطت وأثرت على تعليم الأطفال النازحين في العديد من المناطق في سوريا ودول اللجوء.

**٤. استجابة المجتمع الدولي**

يهدف هذا الفصل إلى شرح الاعتبارات السياسية التي تتغلب على الاعتبارات القانونية داخل المجتمع الدولي. على الرغم من إدانة النظام السوري وحلفائه لارتكاب جرائم فظيعة جماعية ضد تعليم الأطفال من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)، إلا أن المجتمع الدولي لم ينجح بعد في توفير الحماية اللازمة لتعليم الأطفال السوريين. منذ بداية الصراع المسلح في سوريا، لم يصل رد المجتمع الدولي إلى مستوى الجرائم المروعة التي ترتكب بحق الأطفال.

ومع ذلك، يمكن للمرء أن يتساءل عن سبب فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية للأطفال السوريين وتعليمهم على الرغم من أن تلك الحقوق مكفولة بقوة في القانون الدولي. لكي يتمكن المجتمع الدولي من تطبيق أحكام القانون الدولي المعمول بها والتي توفر الحماية لتعليم الأطفال، يجب أن يكون هناك قرار من مجلس الأمن الدولي للسماح بالتدخل الإنساني كما حدث مؤخرًا في ليبيا ( Adams, 2015). لكن، تم ربط قرار مجلس الأمن الدولي بأجندات ومصالح القوى العظمى بطريقة قد تتجاوز حدود القانون الدولي. ومع ذلك، كانت هناك حالات أوقت فيها القوى العظمى بالتزامها بحماية المدنيين من دون الرجوع لمجلس الأمن الدولي بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P). على أي حال، كانت سياسة المسؤولية عن الحماية أكثر دراماتيكية مما كان عليه شلل مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا (Adams, 2015).

**أ. مبدأ المسؤولية عن الحماية (R2P)**

ينص مبدأ المسؤولية عن الحماية على أن مفهوم السيادة ليس مطلقًا ويمكن تقديم البعد الانساني على سيادة الدولة إذا فشلت الدولة في تأمين وحماية مواطنيها من جرائم الحرب والتطهير العرقي. ظهرت مسؤولية الحماية في التسعينيات خلال حروب البلقان ورواندا عندما فشلت المحكمة الجنائية الدولية في التصرف لحماية المدنيين خلال تلك الحروب. في عام ٢٠٠٩، حدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مبدأ المسؤولية عن الحماية من خلال ثلاث قواعد أساسية: أولاً، يجب أن تتحمل الدول مسؤولية حماية سكانها الخاضعين لولايتها القضائية من جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ثانيًا، يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين. ثالثًا، إذا فشلت الدولة بشكل واضح في حماية شعبها، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حماية المدنيين من خلال استخدام تدابير تتراوح من استخدام الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية كملاذ أخير دون موافقة مسبقة من مجلس الأمن الدولي (Fasulo, 2015).

لذا، فإن مبرر التدخل الانساني وفقًا للفقرات الثلاث في مبدأ المسؤولية عن الحماية في الصراع في سوريا موجود منذ بداية استخدام النظام السوري العنف ضد شعبه. وبعيدًا عن حماية الأطفال، هاجم النظام السوري المدارس والطلاب والمدرسين بكثافة بالدبابات والمدفعية والطائرات الحربية، وبالتالي استنفدت كل الوسائل السلمية لحماية الأطفال. ومن ثم، فمن واجب المجتمع الدولي النظر في إجراءات أكثر صرامة في وقت يبدو فيه تفويض مجلس الأمن الدولي مستحيلاً من الناحية السياسية. وأيضًا، في ظل الظروف الملحة، يتمتع المجتمع الدولي بالأساس الأخلاقي لاتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية. فأزمة الأطفال في سوريا هي النموذج الأكثر اكتمالا للتدخل في إطار المسؤولية عن الحماية وقد تكون بصيص أمل لتجنيب الأطفال السوريين المزيد من المآسي والأهوال (Adams, 2015). ولكن يجادل المناهضون للتدخل الانساني على أنه بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أي تدخل عسكري سيكون غير قانوني بموجب القانون الدولي (UN, 1945). على الرغم من أن مسؤولية الحماية هي في المقام الأول مبدأ وقائي، إلا أنها تهدف إلى التركيز على أي إجراء قسري محتمل ضد مرتكبي الفظائع بطريقة شرعية من الناحية القانونية والأخلاقية (Adams, 2015).

بالمقابل، كانت هناك عدة حالات تدخلت فيها القوى العظمى في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لاعتبارات سياسية خارج إطار القانون الدولي، بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية. إن اتباع سياق التدخل بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية مرورا بالتدخلات في البوسنة وكوسوفو وليبيا يقودنا إلى الاعتقاد بأن التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الحالي لا يقوم على اعتبارات قانونية بل على اعتبارات سياسية بحتة (Adams, 2015). في الواقع، فإن تاريخ العلاقات الدولية مليء بأمثلة أخرى من التدخل الإنساني وفقًا للاعتبارات القانونية والسياسية. في الواقع إن الظروف السياسية المحيطة بالأزمة السورية تختلف عن ظروف الحالات الثلاث المذكورة سابقاً. خاصة فيما يتعلق بطبيعة المصالح السياسية والاقتصادية الروسية في سوريا وتدخلها العسكري المباشر في عام ٢٠١٥ لحماية حليفها نظام الأسد. ففي الحالة السورية، كانت الأرضية للسماح بالتدخل الإنساني لحماية الأطفال موجودة منذ بداية الصراع، لكن الفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن الدولي والاعتبارات السياسية قوضت أي حل لوقف القتل في سوريا (Al-Marsad, 2013).

**ب. المبادرات الدولية**

كانت الاستجابة الأولى للمجتمع الدولي في ٢٢ أغسطس / آب ٢٠١١ لإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة من قبل مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان منذ مارس / آذار ٢٠١١. في

تقرير بتاريخ ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، وثقت لجنة التحقيق أنماط الانتهاكات ضد حقوق الأطفال والإعدامات خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي. أبلغت لجنة التحقيق عن هذه الانتهاكات تحت عنوان الانتهاكات والجرائم بموجب القانون الدولي المعمول به (OHCHR, 2011). جاءت المبادرة الثانية من جامعة الدول العربية في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ وتضمنت خطة للانتقال إلى نظام ديمقراطي، لكن النظام لم يستجب لها. وفي يناير ٢٠١٢، أطلقت جامعة الدول العربية مبادرتها الثانية، والتي نصت على وجوب تسليم الأسد صلاحياته إلى نائبه فاروق الشرع، والتي رفضها النظام مرة أخرى (Küçükkeleş، 2012). وفي يونيو ٢٠١٢، انعقد مؤتمر جنيف الذي نتج عنه إصدار إعلان جنيف وأبرز الحاجة إلى العمل من أجل إنشاء سلطة تنفيذية انتقالية كاملة (UN, 2012).

علاوة على ذلك، يعد قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ أحد أهم المرجعيات إلى العملية السياسية بناءً على خطة النقاط الست لكوفي عنان، مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا (UNSC, 2013). وفي كانون الثاني ٢٠١٤، انعقد مؤتمر جنيف ٢ بدعوة من الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي إلى سوريا، وكان المؤتمر ثمرة للتعاون الروسي الأمريكي الذي أدى إلى نزع الأسلحة الكيميائية السورية بعد مجزرة الكيماوي في الغوطة التي ارتكبتها قوات النظام (UNSC, 2014). وفي أكتوبر ٢٠١٥، اجتمع سبعة عشر بلدًا في فيينا ووافقوا على السعي لتطوير أطر تسهم للانتقال السياسي في سوريا. وفي الشهر التالي، عُقدت محادثات فيينا ٢، وبالتالي توصلت الدول الكبرى إلى خارطة طريق لتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات وإجراء محادثات بين النظام والمعارضة (Crisis Group, 2015). وفي ديسمبر ٢٠١٥، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٥٤، والذي شكل نقطة تحول أساسية في العملية السياسية في سوريا، حيث حاول الرعاة إنشاء بداية جديدة للمفاوضات من أجل إفراغ قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨ من محتواه (UNSC, 2015).

علاوة على ذلك، انعقدت جولة جديدة من جنيف، حضرها ممثلون عن النظام، في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦، لكنها عُلقت بعد أن اعترض وفد المعارضة على الاستمرار بسبب هجوم النظام على حلب، ثم عقدت سلسلة اجتماعات في جنيف باءت بالفشل أيضًا. وفي كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧، انطلقت النسخة الأولى من مفاوضات أستانا، حيث توصلت روسيا وتركيا وإيران إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار. وبعد ذلك بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، جرت سلسلة من مفاوضات أستانا. حيث كان النظام السوري المستفيد الأكبر من النتائج، خاصة أنه سيطر على مساحات واسعة بعد تجميد الجبهات. علاوة على ذلك، فإن معظم أطراف المعارضة السورية والمجتمع الدولي لا يعترفون بمفاوضات أستانا كمسار سياسي للحل في سوريا (Ziadeh, 2017).

خلال الصراع، استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد ستة مشاريع قرارات بينما استخدمت روسيا حق النقض ضد ستة قرارات أخرى لحماية نظام حليفها الأسد. حيث بعد أشهر قليلة من اندلاع الاحتجاجات السلمية، في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١، عطلت روسيا مشروع قرار قدمته جامعة الدول العربية والدول الأوروبية يدعو فيه إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين بمن فيهم الأطفال (UN, 2019). بعد ذلك بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، كانت جميع مشاريع القرارات المعطلة من قبل روسيا تدعو إلى وضع حد للفظائع المستمرة وتقديم نظام الأسد إلى العدالة. كما ذكرنا سابقًا، على الرغم من فشل مجلس الأمن الدولي في الاستجابة بشكل مناسب بسبب حق النقض الروسي والصيني، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي ٢٤ قرارًا بشأن وصول المساعدات الإنسانية والأسلحة الكيماوية ومحادثات السلام ولكن لم يتم تنفيذ أي منها بالكامل (GCR2P، 2019). أيضًا، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٦ على قرار تشكيل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، والتي تنص على تشكيل لجنة خاصة لتحديد مجرمي الحرب في سوريا (UN, 2016). علاوة على ذلك، نجح مجلس حقوق الإنسان في اعتماد ٢٧ قرارًا تندد بالوحشية في سوريا، أكد معظمها أن على النظام السوري الوفاء بمسؤوليته تجاه حماية المدنيين (GCR2P، 2019). وعليه فقد استنفد المجتمع الدولي جميع الوسائل لتوفير الحماية للأطفال السوريين أثناء النزاع، بما في ذلك فشل المبعوثين الدبلوماسيين والمحادثات السياسية والعقوبات. لم يكن أي من الخيارات المذكورة فعالاً في توفير الحماية للأطفال وتعليمهم، وبالتالي فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته تجاه الأطفال السوريين.

كما انتقد رئيس لجنة التحقيق، باولو بينيرو، فشل المجتمع الدولي في منع نظام الأسد وحلفائه من ارتكاب المزيد من جرائم الحرب ضد الأطفال، مشيرًا إلى أنهم جمعوا عشرات الآلاف من الوثائق التي تؤكد تلك الجرائم. وأضاف أن المجتمع الدولي فشل أيضًا في إحالة مرتكبي الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم، داعيًا إلى اتخاذ إجراءات تحترم حقوق الإنسان والأطفال (Osman, 2019). كما تشير لين معلوف، مديرة البحوث في الشرق الأوسط، إلى أن الإخفاق الكارثي للمجتمع الدولي في اتخاذ تدابير ملموسة لحماية الأطفال السوريين سمح لأطراف النزاع، ولا سيما الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مع الإفلات التام من العقاب وذلك بمساعدة قوى خارجية خاصة روسيا (Amnesty, 2018). علاوة على ذلك، قال وكيل الأمين العام الأمريكي السابق للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إن سوريا ربما لا تزال المثال الأكثر مأساوية على فشل المجتمع الدولي في معالجة كارثة إنسانية وسلمية وأمنية وحقوق إنسانية (UN, 2018).

**ت. النظريات الرئيسية للعلاقات الدولية ومبدأ المسؤولية عن الحماية في سوريا**

لا يزال الجدل السياسي والقانوني جارياً على مستوى الجهات الفاعلة في الدولة القومية حول التدخل الإنساني بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية بين المؤيدين والمعارضين على حد سواء من منظري الليبرالية أو الواقعية. حيث يرى الرأي الأول المتمثل بالنظرية الليبرالية، أنه في ضوء العولمة، لم يعد من الممكن التمسك بمفهوم السيادة الوطنية على حساب البعد الانساني. أما الثاني والمتمثل بالنظرية الواقعية، فقد عارضها على أساس أنها تتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية وتنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول ويمكن أن تستغلها القوى العظمى لتحقيق أهدافها (Bellamy & Wheeler, 2017). على الرغم من اهتمام الليبرالية بحقوق الإنسان، اختلف مؤيدوها في وجهة نظرهم بشأن التدخل الإنساني، لكن هذا الخلاف لم يمنعهم من تبرير التدخل في الكثير من الحالات. حيث يبرر ستانلي هوفمان التدخل في حالتين: تهديدات للسلام الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد انتقدت الليبرالية مبدأ السيادة وعدم التدخل حيث ترى أن السيادة ليست سلعة مطلقة والدولة المنتهكة لحقوق الانسان معرضة لخسارة حق السيادة (Hoffmann, 1995). أما الواقعية فتنتقد مبدأ التدخل في سيادة الدول وتحث على معالجة القضايا ذات الطبيعة الإنسانية والتفاوض بشأنها وعقد اجتماعات تفاهم لمنع الصراع. حيث تدور مبادئ الواقعية حول الأنانية، والفوضى، ومركزية الدولة، والقوة ومبدأ السيادة، أما بالنسبة للمبادئ الأخلاقية عند الواقعية فلا وجود لها في العلاقات الدولية وبالتالي فهي لا تدعم التدخل الانساني لاعتبارات إنسانية. ختاماً يبرر الواقعيون مثل هذه التدخلات فقط للحفاظ على النظام الدولي ومنع التصعيد والفوضى والحرب (Bellamy & Wheeler, 2017).

**٥. الخاتمة**

سعى هذا البحث إلى معالجة وضع تعليم الأطفال أثناء النزاع السوري المسلح واستجابة المجتمع الدولي للانتهاكات المرتكبة ضدهم. حيث كشف البحث عن انتهاكات جسيمة ضد تعليم الأطفال السوريين من خلال تطبيق الأطر القانونية للقانون الدولي ومراجعة تقارير الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتقارير المنظمات الدولية غير الحكومية. في النزاع السوري المسلح، كان الأطفال هم الضحايا الأكثر ضعفاً وبالتالي كانوا أكثر المتضررين، خصوصاً حقهم في التعليم. رغم أن سوريا صادقت على اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة لتوفير الحماية لحق الأطفال في التعليم، فقد كشف البحث عن قدر كبير من الانتهاكات ضد تعليم الأطفال أثناء الحرب المستمرة في سوريا. حيث كانت أشد الانتهاكات الهجوم المباشر على المدارس، واستهداف الطلاب والمعلمين، والاختطاف وتجنيد الأطفال، والاستخدام العسكري للمدارس.

لقد أدى الهجوم على المدارس إلى تدمير وإضرار مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس، وبالتالي فقد حرم أكثر من ٢,٨ مليون طفل من التعليم. كما أدت الاعتداءات على التعليم إلى تجنيد الأطفال وعمالة الأطفال والزواج المبكر. على الرغم من أن تجنيد الأطفال يعد انتهاكًا صارخًا صارخًا للقانون الدولي، إلا أنه كان هناك ٨٢٥ حالة تجنيد أطفال من قبل داعش، ووحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الكردية، وهيئة تحرير الشام، وقوات النظام السوري والجماعات المسلحة الأخرى. كما خلصت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن قوات النظام السوري وحلفاءه هم المسؤولون الأساسيون عن ارتكاب الجرائم الوحشية الجماعية المستمرة ضد الأطفال وحقهم في التعليم. كما أن التورط المباشر لقوات روسية وإيرانية وميليشيا حزب الله في العديد من الهجمات على المدارس يجعلها شريكة للنظام السوري. باختصار، لا تزال حماية تعليم الأطفال كما ورد في الفصلين الثالث والرابع أثناء الحرب السورية مهملة، على الرغم من أن حماية تعليم الأطفال أثناء النزاع المسلح راسخة في القانون الدولي. إذا لم يتم تصميم نهج شامل لتعليم الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وتنفيذه بشكل مباشر أثناء النزاع وبعده على المدى الطويل، فإن سوريا وجيرانها سيعيشون دورة دائمة من العنف والفقر. من أجل مواجهة التحدي المتمثل في توفير التعليم المناسب للأطفال في مثل هذه الظروف، يجب توفير حماية شاملة من قبل المجتمع الدولي بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية.

كما خلص البحث أيضاً إلى أن جميع المحادثات والمبادرات السياسية لحل الأزمة السورية استنفدت بسبب فشل المجتمع الدولي لإنفاذها. حيث أصيب المجتمع الدولي بالشلل في تطبيق المبادرات المذكورة أعلاه بسبب الفيتو الروسي والصيني وتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية. من الأمثلة السابقة تظهر الحقيقة أن تاريخ العالم الحديث لم يشهد موقفا دوليا موحدا من أي أزمة، وكان دائما منقسماً. علاوة على ذلك، بعد مراجعة التدخل الإنساني بموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية من خلال نظريات الواقعية والليبرالية، قد يكون التدخل لحماية الأطفال ممكنًا من خلال مبادئ النظرية الليبرالية وهو تقديم البعد الانساني على مبدأ السيادة. بينما يكون التدخل ممكناً حسب النظرية الواقعية لحفظ الأمن الدولي ولمنع الفوضى وتصعيد الحرب. تعتبر سوريا اليوم مثالاً نموذجياً على فشل المجتمع الدولي في حل مشكلة كان من الممكن أن يؤدي التدخل المبكر إلى إنهاء الأزمة الانسانية منذ البداية. لكن ضيق وجهات النظر حول مصالح الدول الإقليمية والدولية حالت دون قيام المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه الأطفال السوريين. على الرغم من الانقسام في المجتمع الدولي، كانت الأرضية للتدخل الإنساني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية موجودة خاصة عندما تجاوز النظام السوري الخط الأحمر باستخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣ وذلك من خلال وجهة نظر الواقعية والليبرالية.

وفي الختام، يندرج هذا البحث في إطار الدراسة التطبيقية لحقوق الإنسان. وتشير استنتاجاته إلى أن حماية تعليم الأطفال تكون في أضعف حالاتها في أوقات النزاع المسلح وإن فشل المجتمع الدولي في توفير الحماية يرجع إلى اعتبارات سياسية واقتصادية. بعد دراستنا المتعمقة لهذا الموضوع، يتطلب قياس النتائج والمعطيات تقييمًا واسع النطاق للنطاق المكاني والإطار الزمني؛ لكن الأكثر فائدة هو البحث الذي يمكن أن يساعد في تحليل حماية تعليم الأطفال ودور المجتمع الدولي في توفير الحماية الشاملة.

**التوصيات**

١. اتخاذ إجراءات ملموسة لإعطاء الأولوية لحماية تعليم الأطفال السوريين المتأثرين بالحرب وخلق بيئة ملائمة للتعليم حالاً.

٢. إدراج حماية تعليم الأطفال في عمليات السلام كبند أساسي لتحقيق سلام دائم.

٣. العمل على إعادة صياغة الاتفاقيات الدولية التي تكفل حماية تعليم الأطفال إثناء النزعات المسلحة وجعلها ملزمة مع مراعاة تضمين عقوبات تتناسب مع الانتهاكات من أجل ضمان احترام هذه الاتفاقيات.

٤. الضغط على النظام السوري من قبل المجتمع الدولي من أجل إنفاذ قرارت مجلس الأمن واحترام الاتفاقيات التي تضمن حقوق الطفل وتعليمه.

٥. على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال السوريين من خلال التدخل الانساني تحت مبدأ مسؤولية الحماية R2P.

٦. على المجتمع الدولي العمل على اصلاح آلية عمل مجلس الأمن وإلغاء امتياز حق النقض (الفيتو) للدول الخمس دائمة العضوية من أجل ضمان عدم تعرض قرارت المجلس لابتزاز تلك الدول.

٧. كما يقترح هذا البحث بالتأكيد مزيدًا من الأبحاث في مجال حماية تعليم الأطفال والذي من شأنه أن يسمح للمجتمع الدولي باستكشاف طرق أكثر فعالية.

٨. أخيرًا، يجب على الدول والباحثين القانونيين ومنظري العلاقات الدولية التركيز أكثر على إيجاد آلية أفضل للتصويت على مشاريع القرارات في مجلس الأمن الدولي خصوصاً عندما تتعلق القضية بحماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح.

## المراجع والمصادر الأساسية

International Committee of the Red Cross (ICRC) (1907, October 18). *Regulations concerning the Laws and Customs of War on Land. The Hague, 18 October 1907.* Retrieved from International Committee of the Red Cross: https://ihl-databases.icrc.org/ihl/INTRO/195?OpenDocument [Accessed 17 May 2019]

International Committee of the Red Cross (ICRC) (1949, Augut 12). *Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. Geneva.* Retrieved from International Committee of the Red Cross: https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/1a13044f3bbb5b8ec12563fb0066f226/5aa133b15493d9d0c12563cd0042a15a [Accessed 17 May 2019]

International Committee of the Red Cross (ICRC) (1977, June 8). *Additional Protocol I to the Geneva Conventions of 1949.* Retrieved from International Committee of The Red Cross: https://ihl-databases.icrc.org/ihl/INTRO/470 [Accessed 17 May 2019]

International Committee of the Red Cross (ICRC) (1977, June 8). *Additional Protocol II to the Geneva Conventions of 1949.* Retrieved from International Committee of The Red Cross: https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/INTRO/475?OpenDocument [Accessed 17 May 2019]

Machel, Graca (1996, August 26). *Impact of armed conflict on children.* Retrieved March 14, 2019, from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/graca/a51-306_en.pdf [Accessed 17 May 2019]

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (1966, January 3). *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.* Retrieved from Office of the High Commissioner for Human Rights (United Nations): https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx [Accessed 17 May 2019]

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (1989, November 20). *Convention on the Rights of the Child.* Retrieved from Office of the High Commissioner for Human Rights (United Nations): https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx [Accessed 17 May 2019]

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2000, May 25). *Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict.* Retrieved from Office of the High Commissioner for Human Rights: https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/opaccrc.aspx [Accessed 17 May 2019]

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2010, June 11). *Committee on the Rights of the Child Concluding Observations: Colombia.* Retrieved from Office of the High Commissioner for Human Rights: https://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/CRC.C.OPAC.COL.CO.1.doc

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2011, November 23). *Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic.* Retrieved from Office of the High Commissioner for Human Rights: https://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/A.HRC.S-17.2.Add.1_en.pdf [Accessed 17 May 2019]

The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (1951). *The 1951 Convention Relating to the Status of Refugees.* Retrieved from The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees: https://www.unhcr.org/4ca34be29.pdf [Accessed 17 May 2019]

The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (1998, April). *Guiding Principles on Internal Displacement.* Retrieved from The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees: https://www.unhcr.org/protection/idps/43ce1cff2/guiding-principles-internal-displacement.html [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (1945, June 26). *Charter of the United Nations.* Retrieved from The United Nations: https://www.un.org/en/charter-united-nations/ [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (1948, December 10). *Universal Declaration of Human Rights.* Retrieved from The United Nations: https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/ [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2012, June 30). *Action Group for Syria Final Communiqué* . Retrieved from The United Nations: https://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2013, December 23 ). *Preparations for upcoming Syria peace conference 'on track,' says UN chief.* Retrieved from The United Nations News: https://news.un.org/en/story/2013/12/458542-preparations-upcoming-syria-peace-conference-track-says-un-chief#.UuUqthD8LIU [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2013, November). *The Six Grave Violations Against Children During Armed Conflict: The Legal Foundation.* Retrieved from Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict: https://childrenandarmedconflict.un.org/publications/WorkingPaper-1_SixGraveViolationsLegalFoundation.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2015, December 17). *Taking Action on Sexual Exploitation and Abuse by Peacekeepers.* Retrieved from The United Nations: https://www.un.org/News/dh/infocus/centafricrepub/Independent-Review-Report.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2016, July 20). *Implementation of Security Council resolutions 2139 (2014), 2165 (2014), 2191 (2014) and 2258 (2015)* . Retrieved from The United Nations: https://undocs.org/S/2016/631 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2016, December 22 ). *Syria: UN approves mechanism to lay groundwork for investigations into possible war crimes.* Retrieved from The United Nations News: https://news.un.org/en/story/2016/12/548392-syria-un-approves-mechanism-lay-groundwork-investigations-possible-war-crimes [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2018, May 16). *Children and Armed Conflict.* Retrieved March 10, 2019, from The United Nations : http://undocs.org/s/2018/465 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2018, March 29). *Member States' support essential for an effective UN, says outgoing political chief.* Retrieved from The United Nations News: https://news.un.org/en/story/2018/03/1006311 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2018, July 27). *More than 7,000 Children Killed or Maimed Since Outbreak of Syria Crisis in 2011.* Retrieved from The United Nations: https://www.un.org/press/en/2018/sc13437.doc.htm [Accessed 25 May 2019]

The United Nations (UN) (2018, July 27). *SRSG's Briefing to the Security Council on the situation of children in Syria.* Retrieved from Children and Armed Conflict: https://childrenandarmedconflict.un.org/srsgs-briefing-to-the-security-council-on-the-situation-of-children-in-syria/ [Accessed 17 May 2019]

The United Nations (UN) (2019, May 3). *Security Council - Veto List Middle East-Syria.* Retrieved from Research the UN: https://research.un.org/en/docs/sc/quick/meetings/2011 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2011, July 12). *Resolution 1998 (2011) Children and armed conflict.* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/files/2011/01998.pdf [Accessed 25 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2013, September 27). *Resolution 2118 (2013) Middle East, Non-proliferation of weapons, Syria.* Retrieved from The

United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/en/resolutions/doc/2118 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2014, January 27). *Report of the Secretary-General on children and armed conflict in the Syrian Arab Republic .* Retrieved from United Nations Security Council : https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1362707.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2014, May 22). *Report of the Secretary-General on the implementation of Security Council resolution 2139 (2014).* Retrieved from Security Counil: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2014_365.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2014, February 22). *Resolution 2139 (2014) on Middle East, Syria.* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/files/2014/02139.pdf [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2014, March 7). *Resolution 2143 (2014) Children and armed conflict.* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/files/2014/02143.pdf [Accessed 26 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2015, June 18). *Resolution 2225 (2015) Children and armed conflict.* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/files/2015/02225.pdf [Accessed 26 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2015, December 18). *Resolution 2254 (2015) Middle East (Syria).* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/en/resolutions/doc/2254 [Accessed 17 May 2019]

The United Nations Security Council (UNSC) (2018, July 9). *Resolution 2427 (2018) Children and armed conflict .* Retrieved from The United Nations Security Council Resolutions: http://unscr.com/files/2018/02427.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2006). *MACHEL STUDY 10-YEAR STRATEGIC REVIEW CHILDREN AND CONFLICT IN A CHANGING WORLD.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://childrenandarmedconflict.un.org/publications/MachelStudy-10YearStrategicReview_en.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2011, May). *THE ROLE OF EDUCATION IN PEACEBUILDING.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/protection/files/EEPCT_Peacebuilding_LiteratureReview.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013, March 5). *Syria conflict depriving hundreds of thousands of children of their education.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/media/media_68077.html [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013, May 16). *Syria Crisis Bi-weekly Humanitarian Situation Report.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/appeals/files/UNICEF_Syria_Regional_Crisis_Humanitarian_SitRep_Syria_Jordan_Lebanon_Iraq_Turkey_16May2013.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013, January 22). *UN Emergency Directors shocked by appalling plight of people in Syria.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/media/media_67620.html [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2015, September 3). *Education under Fire: How the Conflict in the Middle East is Depriving Children of their Schooling.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/mena/media/2271/file [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2017). *Annual Report 2017 Syrian Arab Republic.* Retrieved from United Nations Children's Fund: https://www.unicef.org/about/annualreport/files/Syrian_Arab_Republic_2017_COAR.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2018, April 1). *UNICEF'S RESPONSE TO THE SYRIA CRISIS.* Retrieved from United Nations Children's Fund : https://www.unicef.org/emergencies/files/2018-04_-_UNICEF_response_to_the_Syria_Crisis.pdf [Accessed 17 May 2019]

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (1960, December 14). *Convention against Discrimination in Education.* Retrieved from United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=12949&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html [Accessed 17 May 2019]

**المصادر الثانوية ومقرارت الكورس**

Adams, Simon (2015, March). *Failure to Protect:Syria and the UN Security Council.* Retrieved from The Global Centre for the Responsibility to Protect : http://www.globalr2p.org/media/files/syriapaper_final.pdf [Accessed 23 May 2019]

Akbarzadeh, Shahram & Saba, Arif (2018, May ). *UN paralysis over Syria: the responsibility to protect or regime change?* Retrieved from Research Gate: https://www.researchgate.net/publication/324952517_UN_paralysis_over_Syria_the_responsibility_to_protect_or_regime_change [Accessed 17 May 2019]

Baylis, John (2017). International and Global Security. In J. S. Baylis, & P. Owens, *The Globalization of World Politics* (7th ed., pp. 238-252). Oxford: Oxford University Press.

Bellamy, Alex J. (2014). From Tripoli to Damascus? Lesson learning and the implementation of the Responsibility to Protect. *International Politics, 51*(1), 23–44.

Bellamy, Alex J., & Wheeler, Nicholas J. (2017). Humanitarian intervention in world politics. In J. Baylis, S. Smith, & P. Owens, *The Globalization of World Politics* (7th ed., pp. 514-528). Oxford: Oxford University Press.

Chughtai, Alia (2019, March 13). *Syria's war: Who controls what?* Retrieved from Al Jazeera English: https://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2015/05/syria-country-divided-150529144229467.html [Accessed 17 May 2019]

Cordesman, Anthony H. & Nerguizian, Aram (2017, January 24). *The Case For and Against a "Realist" Strategy in Syria.* Retrieved from Center for Strategic & International Studies: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/170124_A_Realist_Strategy_in_Syria.pdf [Accessed 17 May 2019]

Crisis Group (2015, November). *Global Overview Syria November 2015.* Retrieved from Crisis Group: https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/november-2015 [Accessed 17 May 2019]

Daragahi, Borzou (2018, September 10). *UN warns of 'worst humanitarian disaster' of 21st century as 30,000 flee Syria's Idlib ahead of offensive.* Retrieved from Independent Digital News & Media: https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-civil-war-idlib-province-battle-un-russia-air-strikes-assad-a8531976.html [Accessed 17 May 2019]

Dunne, Tim (2017). Liberalism. In J. Baylis, S. Smith, & P. Owens, *The Globalization of World Politics* (7th ed., pp. 116-128). Oxford: Oxford University Press.

Dunne, Tim & Schmidt, Brian C. (2017). Realism. In J. Baylis, S. Smith, & P. Owens, *The Globalization of World Politics* (7th ed., pp. 101-115). Oxford: Oxford University Press.

Dunson, Donald H. (2003). *No Room at the Table: Earth's Most Vulnerable Children.* New York: Orbis Books.

Fasulo, Linda (2015). *An Insider's Guide to the UN* (3rd ed.). Yale: Yale University Press.

Hasan, Hanaa (2019, March 15). *Remembering the start of the Syrian Revolution.* Retrieved from The Middle East Monitor: https://www.middleeastmonitor.com/20190315-remembering-the-start-of-the-syrian-revolution/ [Accessed 24 May 2019]

Hausler, Kristin, Urban, Nicole & McCorquodale, Robert (2010). *Protecting Education in Insecurity and Armed Conflict:An International Law Handbook.* Retrieved from Right to Education Orgnization: https://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/Education_Above_All_Protecting_Education_in_Insecurity_and_Armed_Conflict%20-%20An_International_Law_Handbook..pdf [Accessed 17 May 2019]

Hoffman, Stanley (1995). The Policies and Ethics of Military Intervention. *Survival Global Politics and Strategy, 37 (4)*, 29-51.

Hoffman, Stanley (1998). World Disorders: Troubled Peace in the Post–Cold War Era. Lanham: Rowman and Littlefield.

Jones, Seth G. (2019, March 11). *War by Proxy: Iran's Growing Footprint in the Middle East.* Retrieved from Center for Strategic and International Studies: https://www.csis.org/war-by-proxy [Accessed 17 May 2019]

KüçükkeleŞ, Müjge (2012, April). *Arab League's Syrian Policy.* Retrieved from Seta|Foundation for Political Economic and Social Research: http://file.setav.org/Files/Pdf/arab-league%E2%80%99s-syrian-policy.pdf [Accessed 17 May 2019]

Lendman, Stephen (2013, September 25). *Obama's General Assembly Address.* Retrieved from Another World Is Possible.: http://www.a-w-i-p.com/index.php/2013/09/25/obama-s-general-assembly-address [Accessed 17 May 2019]

Marfil, Jodel (2016). *An Analysis of the Syrian Conflict through the Different Lenses of International Relations.* Retrieved from Academia Education:

https://www.academia.edu/33363616/An_Analysis_of_the_Syrian_Conflict_through_the_Different_Lenses_of_International_Relations

Osman, Mohammed (2019, April 15). *Not holding war criminals accountable a global failure.* Retrieved from The Peninsula Qatar: https://www.thepeninsulaqatar.com/article/15/04/2019/Not-holding-war-criminals-accountable-a-global-failure [Accessed 24 May 2019]

Pälli, Pekka, Tienari, Janne & Vaara, Eero (2012 ). *Encyclopedia of Case Study Research.* (A. J. Mills, G. Durepos, & E. Wiebe, Eds.) Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc. .

Russet, Bruce (2013). Liberalism. In T. Dunne, M. Kurki, & S. Smith, *International relations theories : discipline and diversity* (3rd ed., pp. 94-110). Oxford: Oxford University Press.

Singer, Sandra (1986, June). The protection of children during armed conflict situations. *International Review of the Red Cross , 26*(252), 133-168.

Sommers, Marc (2002, June 30). *Children, Education and War: Reaching Education For All (EFA) Objectives in Countries Affected by Conflict.* Retrieved from World Bank: http://documents.worldbank.org/curated/en/376921468762874069/pdf/multi0page.pdf [Accessed 17 May 2019]

Tharkur, Ramesh (2001). Global norms and international humanitarian law: an Asian perspective. *International Review of the Red Cross, 83*(841), 19-44.

Watt, Ewan (2018, January 11). *Children are 'disposable' victims of illegal attacks on Syrian schools.* Retrieved from Their World: https://theirworld.org/news/stop-attacks-on-syria-schools-children-russia

Wessells, Michael G. (1998). Children, Armed Conflict, and Peace. *Journal of Peace Research, 35*(5), 635-646.

Wimmen, Heiko (2016, November). *SYRIA'S PATH FROM CIVIC UPRISING TO CIVIL WAR.* Retrieved from Carnegie Endowment for International Peace: https://carnegieendowment.org/files/CEIP_CP290_Wimmen_Final.pdf [Accessed 17 May 2019]

Winthrop, Rebecca & Kirk, Jackie (2008, November). Learning for a Bright Future: Schooling, Armed Conflict, and Children's Well-Being. (L. Davies, & C. Talbot, Eds.) *Comparative Education Review, 52*(7), 639-661.

Yacoubian, Mona (2018, April 2). *Should the Obama administration have made different decisions about Syria? This is what a controversial study found.* Retrieved from The Washington Post: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/04/02/what-policy-lessons-are-there-from-the-war-in-syria/?utm_term=.e7565a866a2e [Accessed 17 May 2019]

Ziadeh, Radwan (2017, March 27). *Syria Peace Talks in Geneva: A Road to Nowhere.* Retrieved from Arab Center Washington DC: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/syria-peace-talks-in-geneva-a-road-to-nowhere/ [Accessed 17 May 2019]

**مصادر الإنترنت**

Al-Marsad – Arab Human Rights Centre in Golan Heights (2013, April). *From Peaceful Demonstrations to Armed Conflict: Considering Humanitarian Intervention in the Case of.* Retrieved from Al-Marsad – Arab Human Rights Centre in Golan Heights : http://golan-marsad.org/wp-content/uploads/Syria_Report_April_2013.pdf [Accessed 25 May 2019]

Amnesty International (2018, March 15). *Syria: Seven years of catastrophic failure by the international community.* Retrieved from Amnesty International: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/03/syria-seven-years-of-catastrophic-failure-by-the-international-community/ [Accessed 25 May 2019]

Amnesty International (2019, March 28 ). *Syria: Unlawful attacks by government forces hit civilians and medical facilities in Idlib.* Retrieved from Amnesty International: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/03/syria-unlawful-attacks-by-government-forces-hit-civilians-and-medical-facilities-in-idlib/ [Accessed 25 May 2019]

Assistance Coordination Unit (ACU) (2017, May). *Schools in Syria.* Retrieved from Assistance Coordination Unit: https://www.acu-sy.org/en/wp-content/uploads/2017/08/Schools2017_030817_EN_LQ.pdf [Accessed 25 May 2019]

Global Coalition to Protect Education from Attack (GCPEA) (2016, September). *What Schools Can Do to Protect Education from Attack and Military Use.* Retrieved from Global Coalition to Protect Education from Attack: http://www.protectingeducation.org/sites/default/files/documents/what_schools.pdf [Accessed 25 May 2019]

Global Centre for the Responsibility to Protect (GCR2P) (2019, March 15). *Syria: Populations continue to face war crimes and crimes against humanity committed by government forces and their allies in Syria's ongoing civil war.* Retrieved from Global Centre for the Responsibility to Protect: http://www.globalr2p.org/regions/syria [Accessed 25 May 2019]

Human Rights Watch (HRW) (2013 , June 5). *Syria: Attacks on Schools Endanger Students.* Retrieved from Human Rights Watch: https://www.hrw.org/news/2013/06/05/syria-attacks-schools-endanger-students [Accessed 17 May 2019]

Human Rights Watch (HRW) (2013, June 5). *Safe No More.* Retrieved from Human Rights Watch: https://www.hrw.org/report/2013/06/05/safe-no-more/students-and-schools-under-attack-syria [Accessed 25 May 2019]

Human Rights Watch (HRW) (2017, September 24). *All Feasible Precautions?* Retrieved from Human Rights Watch: https://www.hrw.org/report/2017/09/24/all-

feasible-precautions/civilian-casualties-anti-isis-coalition-airstrikes-syria [Accessed 25 May 2019]

Human Rights Watch (HRW) (2018, August 3). *Syria: Armed Group Recruiting Children in Camps.* Retrieved from Human Rights Watch: https://www.hrw.org/news/2018/08/03/syria-armed-group-recruiting-children-camps [Accessed 25 May 2019]

Human Rights Watch (HRW) (2019, January 11). *Syria: Deadly School Attack Was Unlawful.* Retrieved from Human Rights Watch: https://www.hrw.org/news/2019/01/11/syria-deadly-school-attack-was-unlawful [Accessed 25 May 2019]

International Center for Transitional Justice Organization (ICTJ) (2018, Septemer 10). *Save Syrian Schools.* Retrieved from International Center for Transitional Justice Organization: https://www.ictj.org/sites/default/files/Report_Save_Syrian_Schools_English_Web.pdf [Accessed 22 May 2019]

Save the Children. (2016, March 10). *Childhood under siege. Living and dying in besieged areas of Syria.* Retrieved from Save the Children: https://www.savethechildren.org.co/childhood-under-siege-living-and-dying-besieged-areas-syria [Accessed 22 May 2019]

Save the Children. (2017, September 17). *ALARMING SPIKE IN NUMBER OF SYRIAN REFUGEE CHILDREN OUT OF SCHOOL, EXPOSING THOUSANDS TO CHILD MARRIAGE AND EXPLOITATION.* Retrieved from Save the Children: https://www.savethechildren.net/article/alarming-spike-number-syrian-refugee-children-out-school-exposing-thousands-child-marriage [Accessed 22 May 2019]

Save the Children. (2017). *INVISIBLE WOUNDS: The impact of six years of war on the mental health of Syria's children.* Retrieved from Save the Children:

https://i.stci.uk/sites/default/files/Invisible%20Wounds%20March%202017.pdf [Accessed 22 May 2019]

Syrian Network for Human Rights (SNHR) (2018, August 7). *Assault on schools in Syria since mid-March 2011 until August 2018.* Retrieved from Syrian Network for Human Rights: http://sn4hr.org/ [Accessed 22 May 2019]

Syrian Network for Human Rights (SNHR) (2019, March). *Child Death Toll.* Retrieved March 10, 2019, from Syrian Network for Human Rights: http://sn4hr.org/blog/2018/09/24/child-death-toll/ [Accessed 22 May 2019]

Syrian Network for Human Rights (SNHR) (2019, February). *Nearly 191 Chemical Attacks in Syria Must Be on the OPCW's Agenda After Its New Mandate.* Retrieved from The Syrian Network for Human Rights: http://sn4hr.org/blog/2019/02/06/53314/ [Accessed 22 May 2019]

Syrian Network for Human Rights (SNHR) (2019, March). *On the Universal Children's Day: No fewer than 28,226 Children Have been Killed in Syria since March 2011.* Retrieved March 10, 2019, from Syrian Network for Human Rights: http://sn4hr.org/blog/2018/11/20/52859/ [Accessed 22 May 2019]

The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2018, March 9). *Syria conflict at 7 years: 'a colossal human tragedy'.* Retrieved from The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees: https://www.unhcr.org/news/press/2018/3/5aa1ad2e4/syria-conflict-7-years-colossal-human-tragedy.html [Accessed 22 May 2019]

The World Bank. (2017, July 10). *The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria.* Retrieved from World Bank Group: file:///C:/Users/Samsung/Downloads/The%20Toll%20of%20War.pdf [Accessed 22 May 2019]

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (1997, November). *International Standard Classification of Education.* Retrieved from

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: http://www.unesco.org/education/information/nfsunesco/doc/isced_1997.htm [Accessed 22 May 2019]

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2016, 7 15). *263 Million Children and Youth Are Out of School.* Retrieved from United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization: http://uis.unesco.org/en/news/263-million-children-and-youth-are-out-school [Accessed 22 May 2019]